

بأنه لا يطلق إلا في حق الزوج  
ولا يطلق في حق المهر  
ولا يطلق في حق المهر  
ولا يطلق في حق المهر

فإن بالطلاق والابن فلما مات قبل ذكر العبد في قوله انت طالق واحدة  
لا تطلق **فصل** وكفاية ما احتمله وغيره في دفع المهر الأبية ولو لانه  
حاليتها اعتدى واستبى رجوك وانت واحدة يقع بكما بها واحدة  
رجعية وما سواها يقع بها واحدة باينة الا ان بنوي ذلك بقص  
ولا يصح بنية الثنتين وهي باين بنية بطلان بنية جلك  
على انك لم تحق باهلك وهبتك لإهلاك سجنك فارتدك امرتك  
بيدك اختارتي انت حرة تفقعي حري استمر اختار حري اخص في قوله  
استجى الزوج فلما نكح النية صدق مطلقا حاله الذي له ولا يصح  
قضاء عند مذكر الطلاق فيما يصلح للطلاق المبرور دون الزور  
ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق ويؤثر الزور والنية ويصدق  
ببانية في الكفر ولو قال اشترت عتدي ونوي بالطلاق او بالاس  
حضا صدق وان لم بنوي الباقى شيئا وقع الشك وتطلق بنية  
لما بارة اوليت لك بزوج ان نوي الطلاق والصحح واليهما يلحق  
الصحح والباقي يلحق بالصحح الا بان اذ كان معلقا بالشرط  
**باب النفوي بضر** واذا قالها اختارتي بنوي الطلاق فاخترت  
نفسها في جميعها التي علمت به فيما بانت بوجده ولا يصح بنية تلك  
وان قامت منه واخترت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس  
ان اختارت نفس

ولو طلق بعد ذلك لولا قالها وهو امره انت طالق ثنتين مع  
اعتاق سيدك اباك فاعتقها الملك الرجعة وان علق طلقته باجبي  
الغير وعلق مولاه عتقها به فاعلم لا يحول الا بعد رجوعه عند  
ملك الرجعة وتعتق كالمرة اجاء **فصل** قال المهر طالق هكذا  
مشي ايا صاحبه وقع بغيرها وان اشار بطلونه باعتد للثبوت  
وان بطله هو واعتد للثبوت ولو وصف الطلاق بضر من  
الثبة بان قال انت طالق باين او البتة او فخذ الطلاق واخبرته  
او اشدة او طلاق الشيطان او البرعة او كالجبل او كالف او من البتة  
او تطلقه شديدا او طوبى له او عريضة وقع واحدة باينة بلائيه  
وكذا ان نوي الثنتين الا ان نوي لغيره طالق واحدة ويقوله باين  
او البتة اخرى فيقع باينان وصحة بنية الثالث **فصل**  
ان تطلق غير المدخول به لثك او قص وان في بانته باله ولو  
يقع الثانية ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا  
لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة ولو قال حرة واحدة او  
قبها واحدة او مع واحدة او معها واحدة فتمتلك ولو لم توطئه فثنا  
والكل ولو قال ان دخلت المهر فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت  
بمع واحدة وعقد بها ثنتان ولو اخترت ثنتان اتهاقا ويقع  
او قبته ثنتان فريد

لان وقوع الطلاق مقارنا لوقوع العتق  
فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المهر الا في  
فان العتق مقدم هناك رتبة كاعتق جبر  
لان العتق اتم وان لم يكن رجوعا الى المهر  
الا في بعض المباحث  
جارية

ط  
فوقع ثنتان اتم في الاول فلان البتة صفة الاولى  
فان يقع الطلاق والعتق في وقت واحد  
فتمتلك وانما الثنتان فاقبضه اتم في  
الاتصاف بالامر في الحال كما في الامتاع  
فانما يقع في الحال فيتمتلكان معا واتما  
الثالث والربع فلان مع العتق  
جديد